سياسة العراق الخارجية في ظل التحولات الاقليمية والدولي

م.م. تغريد رياض عليTaghreed Riyadh Ali *

الملخص : سياسة العراق الخارجية تحدد بان العراق دخل مرحلة جديدة مختلفة عن ما قبل 2003 واصبح امام بيئة متغيرة فرضت عليه تهديدات وتحديات ومنحته فرص كبيرة الى اعادة بناء وتعزيز السياسة الخارجية العراقية مع الدول الاقليمية والدولية. ومن ثم التحولات الاقليمية والدولية تؤثر في قدرة وتوجه الدولة العراقية على وضع وتنفيذ السياسات الخارجية لانها يجب ان تراعي البيئة والتغيرات الداخلية والخارجية وما هو متوفر من الفرص وتحديات التي توجد في البيئة الخارجية فكلها متغيرات تفرض حضورها بطريقة مباشرة او غير مباشرة على السياسة الخارجية، ومن ثم سياسة العراق الخارجية تبقى مرتبطة بالمتغيرات الاقليمية والدولية، وأن العراق يشهد حراكا سياسيا داخليا وخارجيا من اجل تحقيق الاستقرار الداخلي الذي سينعكس على بيئته الاقليمية. كما ان تحقيق التوافقات السياسية الداخلية سيكون مؤثرا فيما يخص الموقف العراقي الخارجي من القضايا الاقليمية الراهنة وتطوراتها وهذا ما سيحقق انسجاما عراقيا واقليميا حول العديد من الملفات في المنطقة.

الكلمات المفتاحية : السياسة الخارجية، العراق، عام 2003، البيئة الاقليمية، البيئة الدولية.

المقدمة :

تعد تطور البلدان وتنمية اقتصادياتها ومجتمعاتها ومواردها كلها ترتبط بمدى الإستقرار الجيو سياسي، وفي بلدان العالم المتقدم نرى الإنعكاس الحقيقي لهذا الإستقرار في نوعية ومستوى وطبيعة الإدارة الحكومية وندرة الأزمات المتجذرة الى جانب قدرتها السلسة على معالجة الأزمات الطارئة من دون خسائر أو تأثيرات جانبية تذكر.

ومن تم أن الاستقرار الداخلي يؤدي الى الإستقرار الخارجي لخلق منظومة علاقات مستقرة ومتكافئة ومثمرة تنعكس بنتائجها على استقرار المجتمع واقتصاده وتطورهما معا على شتى المستويات.

ينتهج العراق خلال الفترة الماضية مبدأ تحقيق التوازن في علاقته الخارجية، في ظل سباق عالمي وإقليمي يتغير بين حين وآخر، على خلفية الحرب الروسية-الأوكرانية وما أنتجته حالة الاستقطاب الدولي من انعكاسات على الإقليم، دفعت الدول العربية إلى اعتماد نهج المصلحة الوطنية والعمل على تنويع شراكاتها الخارجية، وللعراق خصوصية في هذا الصدد نظراً لما شهدته من أوضاع مضطربة منذ 2003، بعد الغزو الأمريكي للعراق، ومحاولة تنظيم داعش السيطرة على أراضي الدولة في 2014، مما جعل القيادات المتعاقبة في الحكومات العراقية تدرك المتغيرات المحيطة، لذلك اتبعت نهجاً متوازنا في علاقتها الإقليمية والدولية بما يحقق مصالحها الوطنية، وتعد العلاقات الثنائية عنصراً حاسماً في هذا النهج الجديد، القائم على خطوات عملية لتطوير شراكات هادفة للوصول إلى نتائج ملموسة تؤدي إلى تحديد الأهداف والمصالح المشتركة ورسم خريطة طريق للعلاقات الثنائية التي تؤدي إلى توقيع الاتفاقيات الدائمة أو مذكرات التفاهم الثنائية ونتيجة لهذه الجهود، يتمتع العراق الآن بعلاقة متينة مع الشركاء على المستوى الإقليمي والدولي، ويرى بالفعل فوائد هذا النهج في شكل أمن واستقرار اصبح يتمتع بهما بالاضافة الى ذلك، يطلق العراق كثيراً من المبادرات لتعزيز مكانته كنقطة محورية في الدبلوماسية الإقليمية ويعمل على إعادة تشكيل علاقاته مع المجتمع الدولي، تحاول السياسة الخارجية للعراق على تعزيز العلاقات البناءة بين العراق وشركائه، والمبنية على أساس شراكة طويلة الأجل، ومصالح مشتركة تعود بالنفع على الجانبين في قطاعات تشمل الاقتصاد والأمن والثقافة. وأيضاً التأكيد على أن العراق قائم لذاته، ودولة ذات سيادة، وشريك، وليس وكيلاً لصراع أوسع أو ساحة لتسوية الحسابات في حروب بالوكالة، رغم الاتجاه الانفتاحى الذي تبنته العراق مؤخراً، إلا أن تحقيق التوزان في سياستها الخارجية يظل محكوماً بالتفاعلات الإقليمية والدولية في ضوء متغيرات الحرب الروسية-الأوكرانية، بالاضافة الى الحضور الصيني في المنطقة ونتائج المحتملة للاتفاق الإيراني - السعودي وماله من انعكاسات إقليمية، كذلك سيكون الأمر مرهوناً بتوازنات القوى بين الفصائل السياسية العراقية.

أهمية البحث : اهمية تناول هكذا موضوع ينبع من موقع العراق الجغرافي والاستراتيجي وموارده الطبيعية الغنية والتي تجعله ممكن ان يكون لاعب مهم في الساحة الاقليمية والدولية والسياسة الخارجية العراقية تؤثر بشكل كبير في استقرار المنطقة.

هدف البحث : تحليل بيئة السياسة الخارجية العراقية ومدى تأثرها بالمتغيرات الاقليمية والدولية منها الصراع الاقليمي والتنافس الدولي على العراق.

إشكالية البحث : تتمحور حول توازن العراق بين المصالح الوطنية والتحالفات الاقليمية والدولية يعاني العراق من تحديات كبيرة منها تحديد سياسات مستقلة في ظل تأثير القوى الكبرى والصراعات الاقليمية و تحاول السياسة الخارجية العراقية ايجاد توازن بين الحفاظ على سيادتها الوطنية وتأمين مصالحها الاقتصادية والامنية وفي نفس الوقت تعزيز العلاقات الدولية.

فرضية البحث : اذا نجحت السياسة الخارجية العراقية في تحقيق توازن فعال بين المصالح الوطنية والتحالفات الاقليمية والدولية فأن ذلك سيؤدي الى تعزيز استقرار العراق ونموه الاقتصادي وهذا يعزز من دوره الاقليمي والدولي.

الاطار المنهجي للبحث : تم توظيف المنهج الوصفي والتحليلي للدراسة وتحليل سياسة العراق الخارجية في ظل التحولات الاقليمية والدولية.

اولاً : أهداف السياسة الخارجية العراقية

ان العراق يسعى عبر سياسته الخارجية الى اعادة بناء وتعزيز علاقاته مع الدول الاقليمية والدولية من خلال اعتماد سياسة خارجية شفافة وفعالة مع دول الجوار وتقوية العلاقات مع الدول العربية وتحسين العلاقات مع الدول الاسلامية وفي هذا الاطار تتولى وزارة الخارجية عملية بناء مرتكزات السياسة الخارجية عبر التنسيق والتعاون مع الدول الاخرى بما فيها دول الجوار والدول الاقليمية من خلال الاشتراك في احلاف متعددة الاطراف التي تمثل الجامعة العربية والمحافل الدولية الاخرى فضلا عن تشجيع التعاون الاقليمي على اساس الروابط التاريخية والثقافية والعامل الجغرافي وفي هذا المجال فأن العراق يسعى ان يكون عاملا ايجابيا لتحقيق استقرار المنطقة وتكوين روابط الصداقة والسلام التي تحترم المصالح الوطنية وتفهم مصالح الامن القومي لدول الجوار والتي يتم التحاور معها لحل القضايا العالقة وتواصل بنشاط عملية تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع المجتمع الدولي على اساس التعاون واحترام المصالح المتبادلة والقانون الدولي [1].

ولاسيما العراق فقد أثرت سلسلة التحولات التي شهدها في أهداف سياسته الخارجية وتوجهاته وان هذا التحول تم بفعل عامل خارجي عن طريق قيام الولايات المتحدة باسقاط النظام السابق ولكن هذا لا يلغي ان العراق كانت له رؤيته في صياغة شكل النظام السياسي بعد التغيير في 2003 وتوجهاته الخارجية اذ تضمن الدستور مواد تؤكد استقلالية سياسة العراق الخارجية.

ويمكن تلخيص اهم اهداف سياسة العراق في مجالها الخارجي على النحو الاتي [2] :

1_ الحيلولة دون تعرض الامن الاستراتيجي لتحديات خطيرة من خلال وضع رؤية واضحة لاهداف البيئة الدولية والاقليمية المحيطة وادراك توجهاتها واهدافها في العراق.

2_ موازنة التدخل متعدد اطراف فانكشاف العراق امام القوى الاقليمية والدولية جعله مفتوحا امام العديد من القوى التي تحاول استثمار هذا الواقع من اجل تحقيق نمط واسع من الاهداف قد يكون سياسيا او اقتصاديا وحتى استخباراتيا.

3_ منع استغلال دول المنطقة للخلافات الداخلية العراقية من اجل التأثير على الملف الامني بما يتحقق مصالحها وساعدها في ذلك طبيعة تكوين المجتمع العراقي التعددي.

4_ اقامة علاقات متوازنة مع الدول الاخرى لا سيما دول الجوار المؤثرة في الشأن العراقي بالاستناد الى عدة مقومات اهمها مكانة العراق الاقليمية ودوره في البيئة المحيطة به وموارده الاقتصادية.

5_ حماية استقرار العراق والحفاظ على وحدة أراضيه.

---

1) اركان ابراهيم عدوان، مكانة العراق الاقليمية في ظل التنافس الدولي في منطقة الشرق الاوسط، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة الانبار، كلية القانون والعلوم السياسية، 2019، ص 65.

2) محمد الحاج حمود، سياسة العراق الخارجية منذ 2003، بيت الحكمة،بغداد، 2018، ص 34.

6_ اعادة العلاقات الثنائية الدبلوماسية مع الدول العالم واشراك المجتمع الدولي في عملية اعادة اعمار العراق وتطويره واعادة أعمار العراق وتطويره.

7_ اعادة نشاط وفعالية البعثات الدبلوماسية العراقية وتعزيز المصالح العراقية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

8_ الانضمام من جديد للهيئات متعددة الاطراف والمشاركة في نشاطاتها.

نلاحظ مما تقدم ان اهداف السياسة الخارجية مرتبطة بالقيم والمصالح الاساسية وهي الاهداف التي اتفق عليها غالبية المجتمع وتتميز بأهميتها المطلقة وهي حماية الامن القومي للدولة، وتتضمن ايضا قضايا الرفاه الاقتصادي مما يؤدي الى زيادة قوة الدولة وزيادة فاعلية دوره في المجال الدولي.

ثانياً : محددات السياسية العراقية

يعد العراق من الدول التي تمتلك تجربة طويلة في بناء المؤسسات السياسية ولها دور فاعل في محيطها الاقليمي والدولي الا ان تغيير النظام السياسي بعد عام 2003 افرز حقائق ومتغيرات اختلفت كثيرا مع ما سبق من فلسفة وأهداف سياسية لنظام الحكم في العراق على المستويين الاقليمي والدولي وذلك بتأثير التغيير الكبير المسار اتخاذ القرار السياسي ولعب الادوار الخارجية والمقصود هنا تغيير فلسفة وعقائد صانع القرار ودور القوى الكبرى ودول الجوار وتأثيرهما على منهج اتخاذ القرار السياسي والسلوك الخارجي للدولة العراقية بحيث يؤدي حتميا الى تغيير كبير في اهداف وادوات وادوار العراق مستقبلاً تغيرت ايضاً الية ادارة السلطات الثلاث وتنوعت فلسفات القيادات السياسية وتداخلت أدوارها وهيمنة على ادارة مؤسسات الدولة مفاهيم مختلفة توزعت بين المحاصصة على وفق رؤية الاحزاب الفكرية وبذلك أصبح النظام السياسي في العراق أمام معضلتين داخلية وخارجية تعرقل وتؤثر في صنع السياسة الخارجية العراقية [1].

ومن خلال وصف المسار التطبيقي للسياسة الخارجية العراقية في اطاره العام فأن من القول ان التغيير في العراق جاء في ظروف دولية استثنائية وضمن منطقة استثنائية وهذا ما افرز حسابات معقدة في المعادلات الاقليمية والدولية بأنماط متعددة سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية فكان أمام السياسة الخارجية أن تشرع لتحقيق عدة أمور لا بد من التطرق اليها وفق تدرجها العملي المرتبط بظروف تلك المرحلة فقد انتهج العراق الجديد سياسة خارجية تحقق تغييرا جذريا للسياسة التي انتهجها النظام السابق وضع العراق بأكثر من مأزق دولي من خلال سياساته المنغلقة والعدائية وذلك عبر الانفتاح على العالم بهدف ضمان عودة العراق الى وضعه الطبيعي ومكانته المرموقة في المجتمع الدولي، وقد سارت السياسة الخارجية لتحقيق ذلك باتجاهين متزامنين منذ عام 2003 وحتى يومنا هذا تمثلت في [2] :

اولاً_ استكمال تنفيذ التزامات العراق الدولية الضامنة للخروج من طائلة الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة.

ثانياً_ توسيع الانفتاح الدبلوماسي العراقي حول العالم تأكيدا لتوجهاته السلمية الجديدة وتحقيقا لمصالحه السياسية والاقتصادية وفي هذا المجال سعي العراق وما يزال الى حل جميع القضايا العالقة مع دولة الكويت وكذلك حل القضايا العالقة مع دول الجوار اجمالا مع الحرص على تأسيس علاقات دبلوماسية متوازنة مع المجتمع الدولي شرقا وغربا وبصفة خاصة مع الولايات المتحدة الامريكية بعد ان استكملت انسحابها العسكري نهاية 2011 في اطار اتفاق سحب القوات الامريكية الذي يمثل احد أهم منجزات السياسة الخارجية العراقية مقارنة بتجارب دولية مماثلة في السياق ذاته نلاحظ مما سبق انتقال العراق من مرحلة رد الفعل التي رافقت اجواء التغيير في 2003 الى مرحلة الفعل تمهيدا للعب دور اوسع في رسم المعادلات السياسية في المنطقة عموما ومن شان هذه السياسة ضمن مساراتها الحالية وبفضل تطور العملية السياسية والامنية في العراق ان تشكل عاملا رئيسا في تحقيق الازدهار الاقتصادي عبر المساهمة الفاعلة باستخدام الاستخبارات الاجنبية في اطار اعمار العراق بداية والذي بدأت تتضح بوادره في هذه المرحلة التي يمكن ان تؤسس انطلاقة اقتصادية تجعل حضور العراق في الاقتصاد الدولي فعالا واسياسيا نظرا لما يمتلكه من موارد وثروه نفطية تؤهله لذلك الدور وهذا ايضا يمثل جانبا اخر لانتصار الدبلوماسية العراقية مع تأكيد الصعوبات المحيطة اقليميا ودوليا الا ان تلك المعطيات التي تحدد مسار سياسة العراق الخارجية تتحدد بمعوقات تؤثر سلبا في مسار وتوجهات العراق الخارجية لكن ذلك لا يمنع ان السياسة الخارجية يمكن ان تشهد انطلاقا قويا نحو تحقيق الاهداف عبر توفر مقومات انجاز الاهداف العراقية او ما يطلق عليها بالممكنات التي لها أثر كبير في مسار سياسة العراق الخارجية ولابد من الاشارة الى ان المعوقات تلعب دورا واضحا

1) محمد اسعد الظاهري، الديمقراطية التوافقية، دراسة في التجربة العراقية، العهد للطباعة، الاردن،2015 ص 32

2) محمد الحاج حمود، مصدر سبق ذكره، ص 54.

في تحجيم الدور السياسي للعراق ضمن بيئته الاقليمية ومجاله الدولي وعلى العكس من ذلك فأن من الممكن ان تفتح مجالات رحبة امام سياسة العراق الخارجية من اجل اداء دور فاعل في بناء الدولة [1].

وهكذا نجد ان القضايا الجيوبوليتكية وقضايا الموارد لا تزال تمثل عاملا من العوامل التي تمنح قدرا من الاستمرارية ازاء العلاقات الاقليمية للعراق كمسار لاثبات ذلك الوجود وديمومته وضرورته اذ تتضمن المقومات الجيوبولتيكية التي ظلت موجودة بعد الاحتلال الامريكي للعراق بشكل مبدئي القضايا والنزاعات التي تتعلق بالموارد الطبيعية على نطاق واسع مثل النفط وموارد المياه العذبة من جانب ومن جانب اخر توجد هناك مبادرات جديدة تفسح المجال أمام الاستثمارات والتجارة الاقليمية اذ تتلاقى مع انفتاح العراق الاقتصادي ومن ثم اعادة تفعيل دوره الاقليمي [2].

ونلاحظ مما تقدم سياسة العراق الخارجية خلال هذه المرحلة الحاسمة انعكاسا لما يجري في الداخل وتتقيد بما موجود من معطيات داخلية ومتغيرات في النظام الدولي وتؤثر على ما يجب ان يتخذه صانع تلك السياسات في المواقف الدولية

ثالثاً : مرتكزات السياسة الخارجية والاقليمية العراقية

تحديد مفهوم سياسة الدولة الخارجية من فاعلية وتأثير في الساحة الدولية ليس من السهولة وذلك لوجود اختلاف في الرؤى والتصورات في تحديد هذا المفهوم فيمكن ان تعرف على انها الافعال الهادفة والمؤثرة للدولة والموجهة نحو الخارج وهناك وهي بصورة عامة تشير الى نشاط خارجي للدولة مع الفاعلين الدوليين في النظام الدولي اذ تتحرك الدولة في سياستها الخارجية سواء على المستوى الدولي والاقليمي نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية مع الدول الاخرى على وفق مصالحها القومية او الوطنية وفي ظل البيئة الاقليمية للعراق التي تشهد صراعات عديدة البعض منه ما هو داخلي وقسم اخر اقليمي وثالث بتأثير دولي فهناك صراع دائم قاد نحو توتر واضطراب امني واختلال في الادوار الاقليمية والتوسع الجغرافي مما ادى الى بروز ادوار جديدة وتدخل بالشؤون الداخلية فلا بد ان تتوفر جملة من الثوابت التي ينبغي ان تستند اليها السياسة الاقليمية العراقية عند وضع وصياغة اهدافها واتجاهاتها في المرحلة المقبلة هذه المرتكزات او الثوابت سوف تحدد ضوابط واليات التعامل الخارجي في مستواه الاقليمي على وجه التحديد فعملية الحراك العراقي في مجاله السياسي ستحدد بلا شك طبيعة وسلوك التجاوب الموازي مما سيترتب عليه ايجاد اطر معتمدة لعملية التوازن المقبل في لعبة التحالفات الاقليمية في الشرق الاوسط [3].

وعلى هذا الاساس تتجه السياسة الاقليمية العراقية الى لعب دور اقليمي فعال ضمن رؤية اوسع لتشكيل صيغة مختلفة للتفاعلات الاقليمية والتي تستند بالنسبة للعراق على مبدأ الحراك الفاعل دون الوقوع في تخندقات المحاور بأشكالها التي ستنعكس بشكل أو بأخر على المكانة الاقليمية المرتقبة للعراق وهذا يعني تبني انموذج سياسة عدم الانحياز وعدم الوقوع الدولة العراقية في مجال الحيوي لاحدى الاستراتيجيات الاقليمية المندفعة مما يؤدي الى انتاج ازمات جديدة، وبما ان الحياد غير قابل للتطبيق سياسيا في المرحلة المعاصرة كخيار سياسي في المجال الاقليمي مع استمرار الضعف النوعي الذي يعيشه العراق واختراق المجال الحيوي من قبل الاستراتيجيات الاقليمية وثقل الصراع الدولي على منطقة الشرق الاوسط هذا ما يدفع نحو تبني انموذج التوازن الفعال وهو أنموذج الدولة العراقية المتوازنة داخليا والمؤدية دور التوازن الاقليمي بما يؤهل العراق ليكون قوة استراتيجية حقيقية متوازنة وموازنة الاستراتيجيات الاقليمية فيحول دون تصادمها الوجودي ويخلق استقرارا استراتيجيا شرق أوسطيا وهذا يعني دولة عراقية قوية سياسيا واقتصاديا وعسكريا قادرة على حفظ التوازن الايجابي بين استراتيجيات المنطقة وهو الانموذج الافضل للعراق والمنطقة فبقاء العراق ضعيفا سيقود الى تصادم حقيقي بين الاستراتيجيات الكبرى وتشتته سيؤدي الى اعادة رسم خارطة السياسية الاقليميا لاغلب دول المنطقة [4].

ومن هذا المفهوم نلمس ملامح تبلور الرؤية العراقية المتوازنة على المستوى السياسي الخارجي عند ترابطه مع الاداء التوازني المنتظر بمبدأ الاستقلالية في المواقف فمقاربة أداء التوازن الاقليمي للعراق في المنطقة في ظل تفاعل مرتكزات

---

1) حسين أحمد السرحان واخرون، محددات ومقومات التغيير السياسي في العراق، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، حلقة نقاشية، مؤسسة النبأ للثقافة والاعلام، كربلاء، 2019، على الموقع الالكتروني : https://fcdrs.com/polotics/1321

2) جين كينينمونت وجاريث ستانسفيلد وعمر سري، العراق على الساحة الدولية :السياسة الخارجية العراقية والهوية الوطنية في المرحلة الانتقالية، دراسات عالمية،ابو ظبي،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2014 ص 23.

3) اركان ابراهيم عدوان، مصدر سبق ذكره،ص 39.

4) وسام حسين علي، التحديث واستقرار في النظام السياسي العراقي بعد 2003، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،برلين، ط1، 2018، ص 65.

الصراع بين محاور القوى الفاعلة سيفرض على العراق الدخول بقوة في هذه التفاعلات لكن عبر الية وسلوك مختلف عن السابق اي بعبارة اخرى ان العراق يسعى لتعزيز فرص الارتقاء بالفعل السياسي والانتقال من مجرد طرف اقليمي هامشي نحو فاعلية محورية تسهم في ضبط ايقاع التحالفات الاقليمية انطلاقا من ادراك حقيقي لاهمية تبلور سياسة متزنة توظف ما هو متحقق من مكاسب على المستوى الاقليمي بهيكليته الجديدة وعناصر القوة الجيواستراتيجية وبهذا يكون العراق قد حقق استجابة بنيوية في الوصول الى تطلعات السياسة الخارجية.

ان الادارك الذي يتحدد بعوامل تسهم في حصول العراق على مكانة ودور اقليمي استراتيجي يمكن ان تشخص على وفق المرتكزات الجديدة في اتجاه السياسة العراقية نحو الانغماس بشكل تفاعلي في قضايا المنطقة والابتعاد عن المواقف غير المحسوبة تجاه تطورات البيئة الاقليمية وتحقيق قدر مقبول من القدرة على العودة الى الدور المفقود والعمل على تحييد الخلافات وتضييق فجوة الاختلال البنيوي في التوازنات بالاضافة الى الانتقال الى تفاعلات اخرى تتجاوز البيئة الاقليمية الضيقة لتوسيع مساحة الاداء [1].

ومن المرتكزات الجديدة في اتجاهات السياسة العراقية الاقليمية هو استثمار الاوضاع الحالية وبما ستؤول اليه التفاهمات بين القوى التي بدأت وكأنما المتحكمة برسم خريطة جديدة للمنطقة واذا ما احسن العراق التعامل مع معطيات الواقع الجديد من خلال احتساب المنافع والمكاسب التي سيجنيها في ظل التوجه الدولي نحوه فان البراغماتية ستتجلى في اداءه السياسي من اجل تحقيق التأثير القوي في محيطه الاقليمي وهذا ما يتوجب على صانعي السياسة الخارجية العراقية تجاه الاقليم ان يدركوا اليه في التعامل مع افرازات الواقع الجديد في المنطقة وان يكون هذا النهج هو السائد في المستقبل من حيث ان اوضاع العراق والمنطقة مترابطة وتؤثر احدهما في الاخرى.

رابعاً : الاتجاه المستقبلي للعلاقات الخارجية العراقية

لم تتوصل الدول الاقليمية الى بلورة موقف شبه موحد تجاه التحولات التي شهدها العراق وظهر التباين في المواقف الاقليمية عبر مسارات متعددة لعل الابرز منها ظهور تحفظ عربي بشكل عام من التطورات التي طرات على الساحة العراقية اولا وثانيا وجود محدودية في المواقف العربية المنفردة المعلنة تجاه التطورات العراقية اما السياسات والمواقف الجماعية فظهرت من خلال الجامعة العربية ثالثا ادى الاضطراب في الرؤية السياسية الاقليمية الى بروز سياسات اقليمية مرتبكة من قبل الدول غير العربية تجاه الوضع الجديد وانعكاساته المحتملة وعلى هذا الاساس يمكن القول ان العلاقات العراقية _الاقليمية مرت بعد التغيير في العراق بمرحلتين مهمتين [2] :

المرحلة الاولى : التي يمكن ان توصف بالترقب الحذر حيث طرحت اوضاع العراق الهشة مغريات كبيرة للدول الاخرى مثل اغراء التدخل وملء الفراغ واغراء الترقب والانتظار واغراء المشاركة والتفاعل وقد فضلت جميع الدول العربية مثلا الترقب والانتظار في ظل هيمنة الولايات المتحدة على الوضع العراقي في حين تبنت دول اخرى استراتيجية الاقتراب والحذر من المشهد العراقي.

المرحلة الثانية : التي يمكن ان تعرف بمرحلة اغتنام الفرص حيث مثلت التحولات السياسية والامنية في العراق فرصة سانحة لاعادة ترتيب العلاقات العراقية _الاقليمية بطريقة تخدم اندماج العراق ونظامه السياسي المتشكل الجديد بالبيئة الاقليمية لكنها ايضا تنطوي على تكيف من قبل هذه البيئة مع التحول الذي لا يمكن الرجوع عنه ليس في طبيعة الوضع العراقي بل ايضا في طبيعة العلاقات الاقليمية البينية وفي المقابل ما يلوح من فرص بهذا الاتجاه تلوح الاحتمالات معاكسة تقوم على فكرة التعايش السلبي مع عراق ما بعد 2003 بكل ما تحتويه من اقصاء لواحد من أهم بلدان المنطقة وخلق وضع تصبح معه العلاقات العراقية _الاقليمية والعربية على وجه الخصوص مجرد صيغة للتفاعل التكتيكي الخالي من اي ابعاد استراتيجية او افق لشراكة ممتدة وفيما يخص المواقف العربية تحديدا فنتيجة لما سبق يمكن القول ان دور العربي اقتصر على صيغة المبادرات الفردية التي تقوم بها الدول العربية طبعا لمصالحها ولأوضاع العراق والأمنية والسياسية.

ومن ثم أكدت استراتيجيات الامن القومي التي اعتمدها العراق على اهمية الانفتاح على العلاقات السلمية ومنها ما جاء في نص استراتيجية العام 2007 التي اكدت على ادراك العراقيين ان بلادهم بحاجة الى بناء علاقات خارجية جدية وتعاونية وانه تقع عليه التزامات دولية عديدة مع المجتمع الدولي تقتضي منه اتباع بناء صداقات وتعاون متبادل وعدم التدخل في

---

1) أركان ابراهيم عدوان، مصدر سبق ذكره، ص 57.

2) بحوث ودراسات، دراسة في مستقبل علاقات العراق الخارجية، المجلس الاستشاري العراقي، 2022، على موقع الالكتروني : https://www.iraqadvisorycouncil.org/all-detail?Jimara=1915

الشؤون الداخلية للدول الاخرى [1] والامر تكرر في استراتيجية الامن الوطني (2010 – 2015) والتي اكدت على اهمية التعامل مع البيئة الخارجية بوصفها مؤثرة على الشأن العراقي [2].

ولا بد من التاكيد هنا على ان هذه المعطيات لا تعني غياب حراك السياسة الخارجية العراقية نحو التقارب واعادة صياغة اطر العلاقات المشتركة فقد شهدت العلاقات العراقية _العربية في الاونة الاخيرة تطورا مهما على كافة الجوانب والمجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ومثل هذا التطور استثمارا لتصاعد المنحى الايجابي في قبول العرب لاداء الحكومة العراقية واعطاء الاخيرة قدرا من الاهتمام للعلاقة مع المحيط العربي يضاف الى ذلك تدخل الولايات المتحدة في اكثر من مناسبة لتطوير تلك العلاقة بوصفها واحدة من العوامل التي تعزز من استقرار العراق ونتج هذا عن ادارك مراكز القرار العراقي الى اهتمام بالملف العراقي وان اعادة تأهيل البيئة السياسية العراقية لا تعتمد سياسات امنية داخلية مهما كانت مهما انما تعتمد تصالحات سياسية في اطار الداخل والتزامات اقليمية يمثل الجانب العربي الجزء المغيب فيها اما بلنسبة للدول الغير عربية فان العلاقات شهدت مراحل متعددة من الشد والجذب وبخاصة تركيا نتيجة لاختلاف الرؤى الاستراتيجية والهواجس التركية من الوضع العراقي اما ايران فعلى خلاف ذلك كانت الاكثر عمقا وانفتاحا على العراق وعملت على تنويع مجلات علاقتها معه وتوطيدها بالشكل الذي يجعل من العراق احد اهم الوجهات الاستراتيجية الايرانية [3].

ومن خلال رؤية مبسطة للمعطيات وما تعنيه على الصعيد المستقبلي يلاحظ تغير في لهجة الخطاب السياسي المتبادل بين العراق والدول الاقليمية فالخطاب السياسي العراقي بدا متوازنا اكثر حيال القضايا الاقليمية وهذا يدل على سعي العراق الى تجديد التزامه بالعلاقة مع محيطه الاقليمي كذلك بتطمين جيرانه الاخرين بالمقابل تغيرت لهجة الخطاب العربي ايضا نحو المزيد من التقبل للعراق بطروحاته وسعيه الجديد نحو التعاطي عربيا الى جانب دعم ايراني كبير وركون تركي نحو ترميم العلاقات واعادتها الى طبيعتها والاعتماد اكثر على الحكومة العراقية في الحوار وحل الخلافات وهذا ما يؤشر ان اليات التوجه العراقي نحو الدول الاقليمية قد اكتسب مقدارا جيدا من التقبل والتفهم الاقليمي مما يعني امكانية التحول بالعلاقات من صيغ الاحتواء واللجوء الى العزل والتعامل السلبي لدرء المخاطر التي تولدها البيئة العراقية الى اطر جديدة من التعامل على وفق اسس ومرتكزات المصلحة والتعاون وما سيكون له اثر في الحراك المستقبلي العراقي من هذا الاستعراض الموجز يتضح ان الوضع في العراق ادى ايجاد حالة من الضعف الاستراتيجي في هيكل النظام العربي لحساب النظم الفرعية الاخرى في المنطقة ودعم الموقف الاستراتيجي لدول الجوار العراقي غير العربية على حساب دول الجوار العربية واذا ما قدمنا تحليلا مختصرا لما تم طرحه فلا بد من من الاشارة الى ان المتغيرات الاستراتيجية التي شهدتها المنطقة في السنوات الاخيرة والتي اوجدت مجالا جيوسياسيا معقدا ومتشابكا تضيق في أطاره اهتمامات الانظمة السياسية الى حدود جغرافيتها الطبيعية في محاولة للحفاظ على مكونات وحدتها ولكن بنفس الوقت حتمت متطلبات الامن والدور المكانة على تلك الانظمة التمدد الى الفضاء الاقليمي انطلاقا من اعتبارات تاريخية وايديولوجية تصب في صلب العقيدة الامنية والسياسة لهذه النظم السياسية الامر الذي تولد عنه نوع من التنافس هو في حقيقته درجة من درجات الصراع او نمط من انماطه ذو طبيعة خاصة ومميزة.على الرغم من البعد الدولي في الحالة العراقية فان الصراعات الاقليمية التي أدارها العراق مع أكثر من طرف في وقت واحد قد ساهمت بحجة كبيرة في الحال الذي وصل اليه فالطموحات الاقليمية والرغبة في تغيير الواقع والمعادلة الجيوسياسية للاقليم كان لها الدور الكبير في التوافق الضمني اقليميا ودوليا على ضرورة صياغة تصور جديدة لبلورة وضع العراق من الناحية السياسية بالشكل الذي يكون طرفا فاعلا في الاستقرار الاقليمي القادم [4].

على الرغم من هناك خطوط عريضة وخطة ترمي الى بناء علاقات رصينة اساسها المصالح وبالنسبة للعراق فان صياغة الحوار المؤسسي وصولا لانهاء الخلافات وتحقيق الامن والتعاون الاقليمي واحتواء العراق كطرف مهم وحيوي في المنطقة بات يظهر جليا ولابد ان تدرك الدول الاقليمية والعربية تحديدا ان لها دور ومسؤولية في استقرار العراق وامنه بحكم الجوار الجغرافي والصلات التاريخية والحضارية والاجتماعية وادراك ان ضعف العراق بمثابة تهديد لدول المنطقة [5].

---

1) استراتيجية الامن القومي العراقي 2007–2010، بغداد مستشارية الامن القومي، 2007، ص 13.

2) علي حسين علاوي، استراتيجية الامن الوطني العراقي (2010–2015)، مجلة اراء حول الخليج، العدد 172، الرياض، 2010،ص 65.

3) وسام حسين علي، مصدر سبق ذكره،ص 70

4) بحوث ودراسات، دراسة في مستقبل علاقات العراق الخارجية، مصدر سبق ذكره.

5) علي حسين علاوي، مصدر سبق ذكره، ص 72.

ومن هنا يسعى العراق في المرحلة الراهنة وامتدادتها المستقبلية المنظورة الى طمأنة مخاوف المحيط الاقليمي من استمرار حالة العنف والاضطراب الامني والسياسي ودعوة حول الاقليم الى دعم اقامة حكومة عراقية منفتحة اقليما وتصفير المشاكل والاندماج في تفاعلات المنطقة عبر الية التوازن وعدم الانحياز ولغرض ايجاد علاقات متطورة في اطار اتجاهات مستقبلية في سياسة العراق الاقليمية ينبغي على العراق ان يعمل على اعادة بناء الثقة مع دول الجوار والدول الاقليمية الاخرى من خلال تواصل عقد لقاءات مشتركة على كافة المستويات والصعد سياسيا واقتصاديا وامنيا كما من المؤكد ان يسعى العراق في المرحلة المقبلة الى حلحلة المشكلات القائمة مع جيرانه من خلال المبادرة بتطوير العلاقات ووضع حد للخلافات عبر رؤية جديدة وقراءة متمعنة لمتطلبات المرحلة الجديدة لذا ستكون اتجاهات السياسة العراقية في بعدها الاقليمي مبنية على تعميق وتعزيز الاتصالات مع عمقه العربي في مجالات التعاون الامني والاستخباري ولا سيما مع الدول العربية المجاورة من خلال عقد اتفاقيات امنية مشتركة مما يضمن تحقيق الاستقرار الامني للعراق والبلدان المجاورة في تصديها للارهاب.

ومن اجل ان تاخذ السياسة العراقية دورها الذي تستخدمه للافصاح عن مصالحها وتنمية علاقاتها وتطويرها في هذه المرحلة من حيث دلالاتها أو وظيفتها يحيل اليها وسيلة الانتقال من مرحلة رد الفعل التي اتسمت بها المرحلة السابقة الى مرحلة الفعل تمهيدا للقيام بدور اوسع في رسم المعادلات في المنطقة ولهذا ينبغي التأكيد ان هذا التطور في نهج السياسة الخارجية من المؤمل ان يؤدي الى التفاؤل النسبي لاهمية تحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي عبر المساهمة الفاعلة باستقدام الاستثمارات الاجنبية وتحقيق المزيد من التقدم على كافة الصعد وهذا يمثل جانبا سيعزز من الجهود المبذولة من جوانب الدبلوماسية العراقية من اجل رفع مكانة العراق في المنطقة [1].

ووفقا لهذا الافتراض تعمل سياسة العراق الخارجية في سياقها الاقليمي من اتخاذ مواقف تؤمن لها مواقع نافذه استخدم موقعه الجغرافي في المنطقة الذي يمكن ان يفضي اليه عن طريق ترتيبات امنية جديدة ومن هنا ترسيخ مفهوم مسؤولية الامن الاقليمي المشترك في المنطقة ملائمة ومقبولة من خلال بنية قائمة بذاتها تتحملها دول المنطقة (العراق وايران وسوريا ولبنان وتركيا ودول الخليج العربي) فأننا نرى بصرف النظر عن مدى الاستجابة لهذه الدعوة وعدم امكان الوصول الى نتيجة بشأنها في الظروف الحالية من حيث المبدأ فهذا لا يقتضي بالضرورة استبعاد الدعوة والثبات عليها وعلى هذا الاساس يجب ان تكون أحدى مبادى السياسة الخارجية ومشروع العراق الدائم لوضع دول المنطقة أمام خيارين إما تفاعل موثوق وأمن واستقرار أو فوضى واضطراب يتضرر منه الجميع [2].

وان تطورات الاحداث في المنطقة أثرت كثيرا في تبنى السياسة الخارجية العراقية استراتيجية الانفتاح المزدوج ويظهر هذا الجانب بشكل خاص في اتباع العراق سياسة تأخذ على عاتقها تقريب وجهات النظر الاقليمية والدولية المتنافرة وذلك بالاحتفاظ بعلاقات استراتيجية مع الدول الاقلايمية والدولية عبر اتخاذ خطوات من شانها تقليل حالة الصدام الدائر في المنطقة بين الاطراف الفاعلة والمؤثرة في الساحة الاقليمية في الشرق الاوسط فهو اليوم بمثابة بوابة الاتصال بين هذه القوى بملفات الاختلاف المتعددة [3].

نلاحظ مما تقدم مستقبل سياسة العراق الخارجية يسير نحو الاستقرار الداخلي رغم ان البيئة الدولية تتجه الى تعظيم حالات التنافس واحيانا صراع بين القوى الكبرى والنافس بين القوى الاقليمية ومن ثم على صانع السياسة الخارجية العراقية ان تعزز ربط تلك السياسات بما يحتاج اليه العراق بما يحقق مصالح البلد العليا.

---

1) محمد الحاج حمود، السياسة الخارجية العراقية، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية العدد (37)،بغداد،بيت الحكمة،2018،ص 22.

2) محمود احمد عزت، استراتيجية الامن الوطني العراقي بعد التحرير، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، العدد 36، بغداد بيت الحكمة،2018،ص 23.

3) علي زياد العلي، منطلقات السياسة الخارجية العراقية وخياراتها حيال الازمة الخليجية نحو دور مرتقب وتوازن اقليمي جديد،بيروت، مركز بلادي للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2018، ص 244.

الخاتمة :

بناءً على ما تقدم من أحداث التطورات واتساعها في منطقة الشرق الاوسط القلق العراقي نتيجة ما تفرضه تلك التطورات من تداعيات سلبية على الداخل العراقي فضلا عن الاستقرار الاقليمي نتيجة حالة التنافر والتدافع الجيوبوليتيكي بين الاطراف الفاعلة حينما يتعلق الامر بمجال المناطق الحيوية في المنطقة وأن مسعى التحركات السياسة الخارجية العراقية هي تجسيد لفعل يطمح الى كسر طوق الخناق الاقليمي والتوجه نحو تأدية دور إقليمي فاعل مع بقية دول المنطقة على مواجهة التحديات والازمات، وعلى وفق الاستراتيجية التي تبنتها السياسة الخارجية العراقية في الدفاع عن مصالحها السياسية والاقتصادية وهذا مما يزيد من اهمية مكانتها واهميتها الاقليمية.

من خلال تلك المؤشرات يمكن القول ان السياسة العراق في ظل التحولات الاقليمية والدولية مقبلة على مرحلة مهمة تؤثر فيها التفاهمات الامنية والسياسية بدرجة كبيرة في ظل وجود مخاطر مشتركة متمثلة بتحديات الارهاب وسبل مواجهته في الوقت ذاته فان العلاقات بين الجانبين يمكن ان تشهد مزيدا من التنسيق الذي سيفضي بلا شك الى تطوير العمل المشترك والروابط على مختلف المستويات الاقتصادية والامنية.

الاستنتاجات :

واجهت السياسة الخارجية لمرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي عام 2003 تحديات كبيرة في مجال العلاقات الاقليمية والدولية نتيجة التغيرات التي حصلت على النظام السياسي في العراق ومن ثم تتأثر السياسة الخارجية بالكثير من العوامل الفاعلة والتي تكون وسيلة ضغط على السياسة الخارجية العراقية، وادت المحددات الداخلية والخارجية على عرقلة السياسة الخارجية في الدفاع عن المصالح العراقية سواء كان اقليميا او دوليا.

اثرت على العراق وسياسته اوضاعه الداخلية والخارجية اي المتغيرات التي تعرض لها وهي بالمجمل اثرت على وضع العراق وقادته الى عدم استقرار واضح كان كثيرا ما يفرض حضوره على كل المؤسسات والسياسات وبضمنه السياسة الخارجية.

ادركت سياسة العراق الخارجية بطريقة حققت بعض المكتسبات ومنها الانفتاح على دول العالم والحصول على دعم دولي من الدول والمنظمات الدولية منها تتعلق بالحصول على الدعم المالي والمعنوي وخفض مستوى الديون والخروج من احكام الفصل السابع والاهم ان العراق انتقل من مرحلة كونه مجالا للصراع بين الاطراف الخارجية الى كونه انفتح على مصر والاردن ليؤشر بداية عهد التعاون الاقليمي كما تبنى مبادرة مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة عام 2021 وتبنى مبادرة الوساطة بين السعودية وايران وكلها عبرت عن كون السياسة الخارجية العراقية تمتلك الكثير من المبادرات لتحقيق مصالح العراق بعيدا عن ضغوط الاوضاع الداخلية.

قائمة المصادر :

استراتيجية الامن القومي العراقي 2007-2010، بغداد مستشارية الامن القومي، 2007.

اركان ابراهيم عدوان، مكانة العراق الاقليمية في ظل التنافس الدولي في منطقة الشرق الاوسط، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة الانبار، كلية القانون والعلوم السياسية، 2019.

بحوث ودراسات، دراسة في مستقبل علاقات العراق الخارجية، المجلس الاستشاري العراقي، 2022، على موقع الالكتروني : https://www.iraqadvisorycouncil.org/all-detail?Jimara=1915

جين كينينمونت وجاريث ستانسفيلد وعمر سري، العراق على الساحة الدولية :السياسة الخارجية العراقية والهوية الوطنية في المرحلة الانتقالية، دراسات عالمية،ابو ظبي،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2014.

حسين أحمد السرحان واخرون، محددات ومقومات التغيير السياسي في العراق، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، حلقة نقاشية، مؤسسة النبأ للثقافة والاعلام، كربلاء، 2019، على الموقع الالكتروني : https://fcdrs.com/polotics/1321

علي حسين علاوي، استراتيجية الامن الوطني العراقي (2010-2015)، مجلة اراء حول الخليج، العدد 172، الرياض، 2010.

علي زياد العلي، منطلقات السياسة الخارجية العراقية وخياراتها حيال الازمة الخليجية نحو دور مرتقب وتوازن اقليمي جديد،بيروت، مركز بلادي للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2018.

محمد الحاج حمود، السياسة الخارجية العراقية، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية العدد (37)،بغداد،بيت الحكمة،2018.

محمد الحاج حمود، سياسة العراق الخارجية منذ 2003، بيت الحكمة،بغداد، 2018.

محمد اسعد الظاهري، الديمقراطية التوافقية، دراسة في التجربة العراقية، العهد للطباعة، الاردن،2015.

محمود احمد عزت، استراتيجية الامن الوطني العراقي بعد التحرير، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، العدد 36، بغداد بيت الحكمة،2018.

وسام حسين علي، التحديث واستقرار في النظام السياسي العراقي بعد 2003، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،برلين، ط1، 2018.